

العلاقات بين القاهرة واستانبول

أثناء الحكم العثماني لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨

بذكر اثنين من العلماء هما في رأي من أبرز أولئك الذين كان إسهامهم في ذلك جديرا بالاعتبار .
أولهما استاذي جان ديني Jean Deny
- وأنتهز الفرصة لأحيي ذكره - الذي كان -
منذ أربعين عاما مضت - أول من أرسى دعائم
تاريخ بالغ الجودة والعمق بدراسته : موجز
الارشيف التركي بالقاهرة

Sommaires des Archives Turques au Caire
وثانيهما ، وهو أكثر معاصرة لنا - هو Stanford
J. Shaw . ستانفورد . ج . شو الذي اكمل -
وباستاذية فذة - مؤلف ديني : بدراسته عن
النظام المالي والإداري في مصر العثمانية التي
نشرها عام ١٩٥٨ (١) ، ولست أخفي أنني قد
اغترفت الكثير من كليهما وخاصة من دراسة
شو التي تشبه منجما من الوثائق .

مظاهر الاحتلال ونتائجها المباشرة

كان لهزيمة مصر التي دبر لها السلطان سليم
الأول والتي تحققت على يديه ، نتائج هامة في
مختلف المجالات ، إذ أنها هيأت للعثمانيين
السيطرة على منطقة بالغة الأهمية وجعلت منهم
سادة الشرق الأوسط .

وفي المجال السياسي ، هيأ انتصار العثمانيين
على سلاطين المماليك التفوق على كل الأسر
الحاكمة في العالم الاسلامي ، فقد جاء هذا النصر
مكملا لذلك النصر الذي حققوه منذ خمسة
وستين عاما على البيزنطيين حين استولوا على
القسطنطينية ، ثم جاء هذا النصر الاخير ليهيء
لهم السيطرة على أكبر مدن الشرق الأوسط
أهمية : القاهرة . ومن جهة أخرى فقد كان
ذلك مرحلة هامة في طريق تأكيد الرعامة التركية
في البلاد العربية .

أما في المجال الديني ، فإن القضاء على
الخلافة العباسية قد هيأ للعثمانيين زعامة العالم
الاسلامي السنني ، الأمر الذي سيؤدي بسلاطين
الأتراك الى ان يتخذوا لأنفسهم لقب « خليفة » .
ومن الناحية الاستراتيجية ، أصبح العثمانيون

صلت الفترة العثمانية من تاريخ مصر ، تعامل
لما لو كانت أحد الأقارب المقراء لهذا التاريخ .
وحين نتصفح المؤلفات التي تناولت هذه الحقبة ،
فإننا نلاحظ ان تناول حقبة كهذه بلغت ثلاثة
قرون من تاريخ مصر ، قد اقتصر - حتى عهد
قريب - على عدة فصول هزيلة ، كما أنه كان يتم
من زاوية لا تقدم الا كل ما يشبط الهمم . ويعود
هذا الى حقيقة أننا ظللنا نعتمد أساسا ولفترة
طويلة على يوميات او حوليات لم تكن تقدم عن
التاريخ الحقيقي لمصر الا بعضا من الاخبار البائغة
السطحية ، كما يعود بالمثل الى ان مؤرخي
الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر -
وخاصة ابتداء من جوزيف فون هامر (٢) - قد
اقتصر تناولهم لتلك الحقبة على أحداثها العارضة
فكانوا يلحون بشدة في بعض الأحيان على
الاضطرابات والاضطرابات وحوادث العصيان
والتمرد .. الخ الأمر الذي جعل العثمانيين
يبدون في أسوأ مظاهرهم مما ساهم في اتهامهم
بأنهم قد أغرقوا مصر في فوضى سياسية
واضطراب مالي ، وبأنهم جروا اليها الخراب
الاقتصادي منذ مجيئهم وحتى قدوم حملة
بونابرت .

وثمة كثيرون يريدون ان يتخذوا من حملة
بونابرت هذه بداية لتجديد مصري ، تجديد سار
على دربه محمد علي ، معتبرين أنه - قبل عام
١٧٩٨ - لم يكن ثمة شيء في مصر . ولكن الواقع
يثبت عكس ذلك . لقد ظهر الى النور قبل هذا
التاريخ عديد من تيارات التجديد ، دينية وثقافية
بحيث لم تكن حملة بونابرت الا منفذا لارادات
هادفة الى التقدم كانت تجاهد محاولة التعبير
عن نفسها . لكن ذلك أمر يخرج عن نطاق بحثنا .

واننا لمدينون بمعرفتنا اليوم لمصر العثمانية
معرفة أقرب الى الحقيقة لبعض مؤلفات متفاوتة
الحدثة تمت على وجه الخصوص نتيجة
لاكتشاف ودراسة وثائق الارشيف ، واكتفى هنا

* قدم هذا البحث في ندوة الفية القاهرة - ابريل

١٩٦٩ .

Joseph Von Hammer

(١) The Financial and Administrative Organisation
of Ottoman Egypt, Princeton.

بمّسلم: روبير مونتران ترجمة: زهير الشايب

أملاكهم قد صودرت بينما كان السلطان سليم الاول يحاول عمل مساحة لمصر ليتمكن بفضلها من تأسيس نظامه المالى . وقد واجه العثمانيون في هذا الصدد - كما هو معروف - مصاعب جمة ومحيرة ، فقد اختفت - فجأة - سجلات الادارة التى كانت منشأة في عهد المماليك ، حتى انهم لم يتمكنوا من انشاء هذه المساحة الا عام ١٥٢٣ . ولكى يستعرض السلطان سليم سلطته ، فقد أمر بابعاد كثير من الوجهاء والموظفين والصناع الى استانبول . ويقص علينا ابن اياس في مناسبات عدة قصصا مؤثرة عن رحيل هؤلاء المبعدين الذين اضطر الكثيرون منهم ان يعودوا بعد عدة أشهر أو بعد عدة سنوات ، ومع ذلك فقد استقر هناك عدد كبير من الصناع حيث كان السلطان سليم الاول - ومن بعده السلطان سليمان القانوني - يستغلانهم في انشاء وتجميل مساجد استانبول الكبرى وغيرها من المنشآت . ومن أهم أولئك الذين أبعدوا الى العاصمة التركية ، الخليفة العباسي الذي سرعان ما نزل سجيناً في قصر الأبراج السبعة .

وللمحافظة على أمن البلاد ولضمان الدفاع عنها ، فقد استقرت بها ست فرق (أوجاقت - أوجاقت) يقيم أفرادها بالقاهرة . ولم تكن هذه الفرق - ذات الاصل التركى - على وفاق مع الشعب المحلى في بداية الامر ، لكن ارتباطات أكثر ودية بدأت تنشا شيئاً فشيئاً ونتيجة لذلك بدأت تشيع حالات التزاوج بين الفريقين وخاصة منذ اللحظة التى اكتسبت فيها الانكسارية نوعاً من الاستقلال الذاتى .

لقد نشأت ادارة انتقالية أمكن للعالمية موظفى العهد المملوكى القديم ان يعملوا بها . وانتظروا لصدور التشريعات الجديدة ، ظلت المؤسسات القديمة تواصل عملها ، وظلت اللغة العربية هى لغة الدواوين . وباختصار فانه لا يمكن الحديث عن «عثمنة» فى هذا المجال ، وان كانت بعض فرمانات قد صدرت - كما هو معروف - عن السلطان سليم الاول تهدف الى تدعيم العهد الجديد ، لكنها كانت في الغالب من ذلك النوع الذى ينظم طريقة دفع مرتبات الجنود الاتراك أو الذى يعبر عن ترحيب السلطان بأمرء المماليك ، أو من نوع ذلك الفرمان الذى يحدد السلطات الادارية لخير بك ، الحاكم المقيم بالقاهرة .

ومما تجدر ملاحظته أن العثمانيين سرعان ما جلبوا الى مصر العملات النقدية التى ضربت في استانبول وفي نفس الوقت بدأت القطع الذهبية المضروبة في مصر (الأشرى) تعرف

يسيطرون من الآن فصاعداً على منطقة تمكنهم من فرض سيطرتهم السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط ، فبعد سقوط مصر جاء الدور على شبه الجزيرة العربية لتسقط بمذنها المقدسة في يد الاتراك ، ولتهيئ لهم بذلك تحقيق أمنيتهم في النفاذ من البحر الاحمر للوصول الى المحيط الهندي حيث سبق الى هناك البرتغاليون .

أما في مجال الاقتصاد فقد مكنت مصر العثمانيين من السيطرة على الطريق التجارى المؤدى للهند عن طريق البحر الاحمر - ولم يكن اكتشاف طريق راسى الرجاء الصالح في ذلك الحين قد مر عليه أكثر من عشرين عاماً بحيث لم يكن قد ادى بعد لآثار ملموسة ، ان القاهرة واحدة من أهم ميادين التجارة في الشرق الاوسط ومن الآن ، وبعد احتلالهم لسوريا ومصر ، أصبح العثمانيون يسيطرون على حركة التجارة بين البحر المتوسط وبلاد الشرق الاوسط والهند . ويمكننا بهذه المناسبة أن نشير الى وجود مشروع يهدف الى حفر قناة لربط البحر الابيض بالبحر الاحمر ، وكان هذا المشروع يحظى بموافقة السلطان سليم لكنه لم ير النور .

ويلاحظ - في المجالين الثقافى والدينى - أن العثمانيين قد عاملوا الجامع الأزهر باحترام شديد واحتفظوا له بكل نفوذه . ومنذ احتلالهم لمصر ، أصبحت كل مراكز التعليم الدينى في الشرق الاوسط وحتى بغداد في حوزتهم . ومما تجدر ملاحظته أيضاً أن الحجاج الاتراك غالباً ما كانوا يمرّون بمصر وهم في طريقهم للحج ويقومون بالقاهرة فترة من الوقت مما سيؤدى الى قيام علاقات ثقافية ودينية بين تركيا ومصر .

ومنذ غداة الهزيمة ، أنشأ السلطان سليم عدداً من المصالح كان موظفوها في غالب الاحيان يشغلون مناصبهم بتكليف - وان كان ذلك لايعنى في واقع الامر أنه أنشأ نظاماً ادارياً جديداً في البلاد - ووجاء عديد من المماليك الشراكسة أن

فبعكس الولايات الآسيوية الأخرى ، ظلت مصر تشكل أفليما واحدا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كان يساعد الوالى فيها ديوان يتكون من كبار الموظفين والضباط والعلماء . وهذه الخصوصية توضح أن مصر كان لها في نظر السلطان ميزة خاصة وأهمية اتوى أن يحتفظ لها بهما .

ولقد أكدت قوانين ١٥٢٤ أولا دور وواجبات وسلطات العناصر العسكرية ذات الأصل التركي التى استقرت بمصر وامتيازاتها المالية ، ثم بدأت تتناول شئون الإدارة . ويلاحظ أن عددا من التشريعات التى وضعت قد أخذت عن تشريعات كانت متبعة في عصر سلاطين المماليك . وهنا نضع يدنا على تقليد كان يتبعه العثمانيون ، تقليد يهدف - بعد احتلالهم بلدا ما - الى عدم بلبلتها عن طريق فرض تنظيمات باللغة الجدة ، يمكن أن ينتج عنها أن تسود الفوضى والاضطرابات وعلى العكس من ذلك ، فعن طريق الاستفادة بكل ما تتضح صلاحيته من النظم القديمة للإدارة الجديدة ، يستطيع العثمانيون أن يخلقوا مرحلة انتقال تؤمن حاجتهم الى النظام ، وفي نفس الوقت تعيد الطمأنينة للشعب المحلى . لكن المشكلة كانت تكمن في حالة أن يظن عدد من رؤساء وموظفى العهد القديم أن شيئا في الحقيقة لم يتغير وأن تقاليد - عدت ذميمة - يمكن لها أن تستمر . ومن هنا بالذات نشأ العديد من الاضطرابات التى اضرت بالرعية والحكومة (حكومة الاقليم) في نفس الوقت ، كذلك الصراع الذى كان يقوم بين الوالى - الباشا وبين الأمراء الراغبين في الاحتفاظ بامتيازاتهم والاستزادة منها .

وفي الوقت الذى أنشئت فيه الإدارة الجديدة ، بدأ نظام مالى جديد ، بل بالغ الجدة . ولم يكن هدف هذا النظام مجرد تنظيم مالية الاقليم فقط ، بل كان النظام يهدف كذلك الى اقتطاع جزء من دخل البلاد لصالح استانبول ، ومع ذلك نستطيع القول بأنه لا يبدو أن هذه الأموال الذاهبة الى الخزنة السلطانية كانت تشكل كاهل الاقليم - وسنعود فيما بعد لايضاح هذه النقطة - فقد كان هذا النظام - في جزء كبير منه - مشتقا من نفس النظام الذى كان سائدا في استانبول وسائر الولايات العثمانية .

وكما يذكر جب H.A.R. Gibb ، وباون H. Bowen ، فان انتصار العثمانيين لم يجلب معه « عثمنة » للبلاد العربية ، كما أن ظهور أرستقراطية عسكرية تركية ليس بالظاهرة



السلطان سليم

طريقها الى استانبول وعلى وجه الخصوص الى الخزنة السلطانية .

ويمكن القول أنه اذا كانت مصر قد أصبحت أرضا عثمانية ، الا أنها وحتى نهاية عصر سليم الأول لم تكن قد أخذت بعد مظهر الولاية العثمانية ، الصحيح .

تنظيم المقاطعة

بدأت مصر تأخذ سمتها الحقيقية كولاية عثمانية في عهد سليمان الأعظم (القانونى) ، حين أصدر قوانين ١٥٢٤ (٦٣١ هـ) المعروفة بلسم « قانون نامه » .

ويبين سن هذه القوانين بالدرجة الاولى عزم السلطان على تنظيم الاقليم (مصر) وعلى رغبته في أن تسوده قوانين كتلك التى أعطيت لأقاليم الامبراطورية الأخرى ، قوانين يمكن مقارنتها في أكثر من زاوية بتلك القوانين .

وبوضوح ، فان إدارة جديدة قد قامت في مصر ، ابتداء من ١٥٢٥ على يد الوزير ابراهيم باشا . لقد أصبحت مصر « آيالة » مركز حكومتها القاهرة ، مقر إقامة الوالى ، ومقر اقسام الحكومة . لكن ثمة خصوصية تلفت النظر :

القرن الثامن عشر كان السبب الحقيقي للتوتر بين القاهرة واستانبول ناتجا عن أن استانبول بدأت تستعيز تدريجيا عن النظام القديم للأوجاقات ، بجيش من نمط جديد يتألف من متطوعين . فالسبب إذن هو مصاريف هذه الفرق العسكرية الجديدة أكثر مما هو بدخ الباشوات أو مطالب الباب العالي ، وهذا هو - في واقع الأمر - سبب الاهانات وحوادث الابتزاز والاعتصاب التي يكثر ذكرها في مؤلفات هذه الفترة . ومهما يكن الأمر ، وبالرغم من هذه الاضطرابات ، وبالرغم من أنه يمكن القول بأن القاهرة تقع بعيدا عن القسطنطينية فليس ثمة ما يبين - حتى في المؤلفات الحديثه - أن العثمانيين قد واجهوا حالة قطع الروابط التي كانت تربطهم برعاياهم . انهم لم يواجهوا قط حالة انفصال أو انشقاق بين هذا النوع ، مع أن البكوات - وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر - كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي ، بل استقلال واسع لحد وجدت الحكومة العثمانية نفسها مضطرة لأن تعمل مرة أخرى ، فترسل حملة عسكرية الى مصر عام ١٧٨٦ .

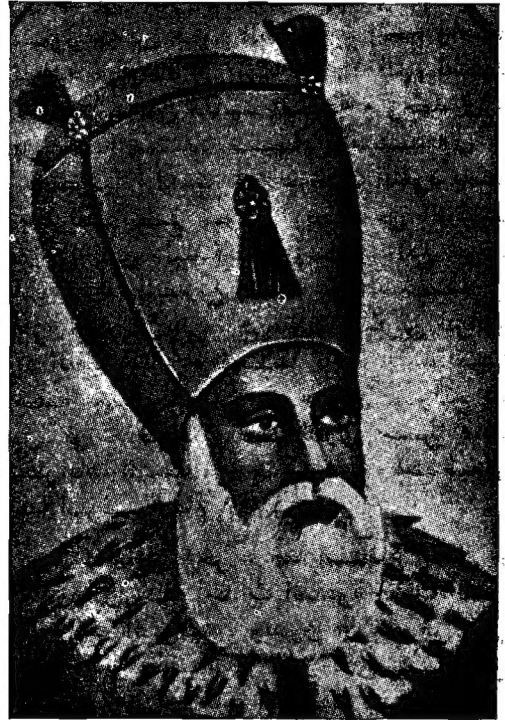
لم يكن السلاطين العثمانيون مطلقا - في الواقع ، وبرغم سطوتهم - مدققين ، يولون اهتماما بالغا للاحترام والطاعة الواجبين لهما على حكام الاقاليم و كبار الموظفين بها . كان كل ما يهمهم هو تدعيم الشكل المظهري لسيادتهم السلطانية على هذه البلاد ، وأهم من ذلك ان يضمنوا وصول خراجات الاقاليم في مواعيدها وبدقة تامة . والاخلال بالشرط الأخير كان هو - ولدرجة كبيرة - سبب حملة عام ٨٥-١٧٨٦ اذ أن ذلك الشطاول الذي بدأ من البكوات مراد وإبراهيم سرعان ما لقي العقاب والقمع على يد قابودان باشا الذي أوضح بحملته تلك أنه لا بد - الى جانب احترام الالتزامات المالية - من المحافظة على المظاهر الشكلية للسيادة العثمانية.

الحكومة العامة للأقاليم

فوض السلطان - كما سبق ان ذكرنا - سلطاته في مصر الى حاكم (الوالي) يحمل لقت باشا ويقيم في القاهرة بالعلمة . وكان هذا الباشا في العادة أحد كبار موظفي الحكومة العثمانية ، وعندما نفحص قائمة أسماء جميع الولاة الذين تعاقبوا على مصر ، نلاحظ أن عددا من بينهم قد وصلوا - بعد عملهم بالعاصمة المصرية - الى مناصب عالية وأن بعضا منهم أصبحوا من كبار الوزراء ، ومن جهة أخرى نلاحظ أن بعضا من كبار الوزراء قد عينوا بعد ذلك ولاة على القاهرة

الجديدة في هذه البلاد وخاصة في مصر ، وقيام ادارة مماثلة كانت تقوم بأعباء الحكم أيام سلاطين المماليك ، وفي نفس الوقت فإن «البيروقراطية» القاهرية لم تكن تركية خالصة ، وكما سبق أن نوهنا ، فإن الحاميات التركية التي أخذت تندمج أكثر فأكثر بالشعث المحلي عن طريق التزاوج بدأت تذوب في الشعب لحد نسيت معه لغتها الأصلية : التركية . وقد استمرت ظاهرة « اللاعثمة » هذه حتى نهاية القرن الثامن عشر، مما سمح لمصر بأن تستعيد سريعا - وبسهولة تامة - شخصيتها الأصلية .

ان السيطرة التي كانت تمارسها حكومة استانبول على مصر ، لم تكن شديدة الوطأة ، كما لم تكن بالغة التعسف والجور . ومما لا شك فيه أننا نستطيع ان نبين قيام الكثير من الاضطرابات ، مثال ذلك اضطرابات أعوام ١٠٠٤ ، ١٠١٢ ، ١٠١٧ ، ١٠٢٧ . الخ لكنها في الواقع ليست اضطرابات تمرد أو حركات



السلطان سليمان القانوني

عصيان شعبية ، ولكنها اضطرابات عسكرية كانت تقوم بها الانكشارية وبقية الأوجاقات ، أما بسبب عدم حصولهم على رواتبهم وأما بسبب صدامهم مع المماليك . ولذا فيمكن القول بأنها كانت مجرد « مشاجرات شوارع » أكثر مما كانت ثورات حقيقية . وبعد ذلك ، وخاصة في

المراء ليخامره الشعور هنا بأن السلطان قد أراد بذلك أن يعطى للبكوات « عظمة يقرضونها » كى يشبع حاجتهم الى التمرد والعصيان . ولم تكن اضطرابات القاهرة - دائما على وجه التقريب - لتتجاوز نطاق الاقليم الا بدرجة جزئية فى القرن الثامن عشر . ويمكننا أن نقول - ونحن مطمئنون - انه برغم هذه الاحداث المحلية فان الادارة فى القاهرة قد استطاعت أن تقوم بعملها وأن تصل بهمة ودرجة ملموسة الى تحقيق اقصى الفوائد للاقليم وللخزانة السلطانية معا .

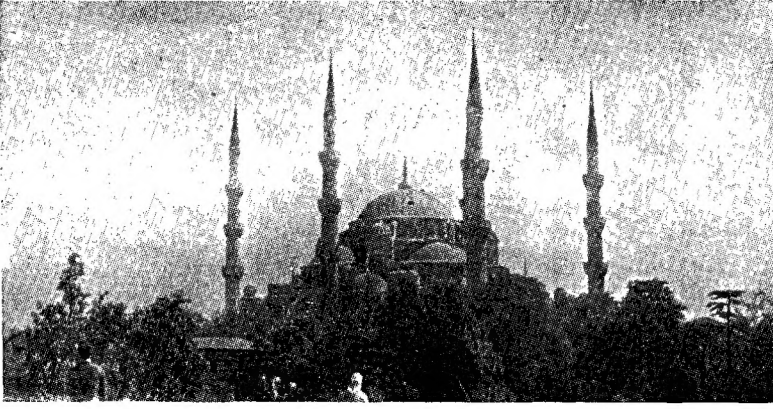
وفى القرن الثامن عشر ، كانت القاهرة مسرحا لصراع فام اولا بين الباشوات ومشايخ البلد وفاز مشايخ البلد فى النهاية وانتزعوا من الباشوات السلطة الصئيلة التى كانت فى حوزتهم وبعد ذلك دخل البكوات المصريون فى صراع ، بعضهم مع بعض ، ولكن نمة ما يجدر ملاحظته : ان هذه الخلافات فلما كانت - فيما يبدو - تصيب الحياة فى القاهرة بالازبداء . وفى منتصف القرن الثامن عشر تم تفسير الواجبات والمسؤوليات بين شيخ البلد وأمير الحج واستمر ذلك عدة سنوات الى سنة ١٧٦٣ التى استولى فيها على بك على مقاليد السلطة ، وجهد فى أن يجعل نفسه مستقلا تمام الاستقلال عن القسطنطينية ، ذاهبا الى حد سك النقود باسمه ثم بدأ يحلم بضم سوريا وبحث عن الدعم الخارجى لدى البندقية وروسيا . لكن حركته فشلت ، وعاد الصراع بعده على السلطة فى القاهرة مما أدى الى مجيء عهد البكويين ابراهيم ومراد اللذين أثار موقفهما ثائرة القسطنطينية فأرسلت حملة قابودان عام ١٧٨٥ . ولكن بعد رحيل قوات قابودان باشا غازى حسن عادت الاضطرابات تنشب من جديد حتى وقت قدوم الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ .

وهناك عامل آخر ، قد استطاع بالمثل أن يلعب دورا فى تتابع أحداث القاهرة ، ذلك العامل هو الطوائف الحرفية ، وبدون أن نخوض كثيرا فى شأن هذه التنظيمات ، فان الذى ينبغى ذكره على الدوام هو أن هذه الطوائف كانت موجودة قبل مجيء الأتراك ، وأن العثمانيين - فى هذا المجال - قلما حاولوا التدخل لتوجيه هذه التنظيمات القاهرية كى تتخذ نمطا تركيا . ونتيجة لذلك ، ترك الحكام تلك العادات القديمة تستمر . وكانت هذه الطوائف كثيرة العدد (٧٢ أو ١٠٦ حسبما يذكر الجبرتى) . وكانت كثرتها تمنحها نوعا من النفوذ فى الحياة السياسية ، فكان رؤساؤها يتمتعون بسلطة

الأمر الذى قد يبدو للوهلة الاولى انقاصا لشأنهم الا أن مركز والى القاهرة كان فى الواقع واحدا من اعلى المراتب فى السلم الادارى العثمانى . ومع ذلك فلم يكن الوالى دائما - وخاصة ابتداء من القرن السابع عشر - يستطيع ان يمارس مهام وظيفته وسلسلته بدائل حريته ، فقد كان يبد نفسه - فى انواع - فى صراع مع الامراء والبكوات لحماية الدين حصلوا على امتياز فريد فى نوعه فى دافد الحياء الإمبراطورية العثمانية هو حقهم فى عزل الباشا دون مشورة الباشا العالى . ويتوالى السنين . ثم يعد الباشا سوى رمز للسيادة العثمانية ، فهو حبيس فى قلعة القاهرة ، لا يستطيع الخروج منها . وعليه - عند عزله او تغييره ، وقبل ان يعود الى استانبول - أن يقدم الحساب عن تجربته المالية للاقليم أثناء حكمه . وقد شجع ذلك - اى امخابه عزل الباشوات ونعيرهم - البكوات على انتزاع صلاحيات اضافية وعلى أن يتجاهلوا بعضاوامر استانبول .

وبان يعاون الباشا فى ادارة الاقليم ديوان يجتمع ٤ مرات فى الاسبوع فى القاهرة . وبان الباشا يتصل الى هذا الديوان - وهو الديوان الذى استىء بمقتضى قوانين ١٥٢٤ وحل بذلك محل المجلس القديم للاقليم - الاوامر التى يتلقاها من القسطنطينية . وكانت هذه الاوامر تعرف طريقها للتنفيذ - بعد ذلك - عن طريق مختلف المصالح التابعة للديوان وكان هذا الديوان يتكون من ممثلين عن الفرق العسكرية ومن أمير الحج وبار المشايخ والاشراف . وثمة ديوان آخر (الديوان الصغير) كان يجتمع كل يوم فى قصر الوالى مع مساعد الوالى (الكتخيا) والدفتردار (المسئول عن المالية) والرزنامجى (موظف المالية) وكبار القادة العسكريين . وكان هذا الديوان الصغير يقوم بتصرف الموضوعات الادارية اليومية .

ومما لا جدال فيه أن ثمة ضغوطا كانت تقع على الادارة المحلية فى عهود مختلفة ، سواء من جانب العسكريين أو من جانب كبار الموظفين انحاءهم على السلطة . لكن الصراع الذى كان ينجم عن مثل هذه الضغوط لم يكن قط سوى صراعات داخلية سواء كانت بين الباشا أم بين المجموعات الأخرى أم داخل هذه المجموعات نفسها ، ونادرا ما وصل الأمر الى حد الصراع مع الباب العالى ، فسيادة السلطان لم تكن قط موضع مناقشة . لذا فقد كان الضحية لذلك هو الباشا الضائع بين السلطان والبكوات . ان



جامع السلطان أحمد (استانبول)
ويبدو أثر هذه العمارة في جامع
محمد علي بالقلمة .

وكانت مصر ، بحكم كونها بلدا غنيا ، تشغل مكانة سامية في ميزانية الخزانة السلطانية . وسوف نلمس - لو تفحصنا هذه الميزانية في مختلف العهود - أن خراج مصر كان أهم الخراجات التي تحصل من جميع الأقطار . وقد حدد هذا الخراج أولا ب ٨٠٠.٠٠٠ (ثمانمائة ألف) قطعة ذهبية ثم ارتفع الى ١٢ مليون في عهد خسرو باشا ثم خفض في عهد سليمان القانوني الى الرقم الأول ثم ظل يتراوح بعد ذلك بين ٦٠٠.٠٠٠ و ٨٠٠.٠٠٠ قطعة ذهبية ، وتكاد مؤلفات القرن الثامن عشر تجمع على رقم ٦٠٠.٠٠٠ قطعة ذهبية ، ويتفق هذا مع ما يذكره الرحالة الأوروبيون في هذه الفترة . وفي القرن الثامن عشر هبطت قيمة الخراج الى ٤٠٠.٠٠٠ قطعة ذهبية .

وقد بدأت الادارة المالية تنظم شيئا فشيئا على النمط التركي حتى تركزت وأصبحت تدار في النهاية بواسطة مصلحتين رئيسيتين : ديوان الرزنامة ومصلحة **الأنبار الأميرية** وكلاهما تابع **لديوان الدفتردار السلطاني** الذي يرأسه **الدفتردار** .

وغداة الهزيمة ، كانت الخزانة المصرية قد نهبت ، وكان أغلب الموظفين قد هربوا وان كان الكثيرون منهم قد عادوا للخدمة بعد ذلك . وكان من الضروري بالنسبة للعثمانيين أن ينشئوا ادارة مالية جديدة . وفي كل مقاطعة عينت الخزانة « **مملوك متحدث** » ليشرف وليحدد الضرائب على الأراضي المغالبة للزراعة والتي يمكن أن تخضع للضرائب . وكان هؤلاء المفتشون بخضوع لأشراف رئيس الخزانة (**ناظر الأموال**) ولمساعدته الرئيسي بالقاهرة (**أمين شهر**) . وقد اقر تشريع ١٥٢٤ (قانون نامه) هذا النظام فظل بلا تغيير فعلى طوال القرن السادس عشر .

كبيرة وكان من حقهم الدخول على الباشا ، الأمر الذي لم يكونوا يترددون فيه . وأخذ نفوذ الطوائف على الادارة والحكام يقوى أكثر فأكثر ابتداء من القرن السابع عشر بسبب اقتحام الانكشارية والعسكريين في بقية الأوجاقات للطوائف الحرفية ، وحيث أن نفس الشيء كان يحدث في نفس الوقت وعلى وجه التقريبت في استانبول ، فإن أوجاقات القاهرة قد سيطروا على الطوائف الحرفية ثم احتكروها لدرجة نستطيع معها القول بأن الطوائف الحرفية منذ بداية القرن الثامن عشر كانت تتكون من الجنود وابتنائهم . وبالرغم من أن هؤلاء الحرفيين كانوا معافين من الخدمة العسكرية - بحكم كونهم حرفيين - إلا أن أسماءهم ظلت مسجلة في قوائم الأوجاقات ، وكانوا يحصلون على أنصبتهم من العطاءات التي تقدم للجنود . وثناء الصراعات التي كانت تنشب بين البكوات كان أولئك البكوات يسعون في بعض الأحيان للحصول على تأييد هذه الطوائف ، وهو دعم لا يمكن تجاهله ، إذ كان لثل هذا الدعم أثره حتى على أعلى المستويات الحكومية بالقاهرة .

المسائل المالية

انصب اهتمام العثمانيين في كل البلاد التي احتلوها - أولا وقبل كل شيء - على تنظيم الشؤون المالية بهدف محدد هو ضمان الحصول على دخول مؤكدة . وقد كان في البلاد العربية التي استولى عليها سليم الأول عدد من الضرائب التي كان سلاطين المماليك قد فرضوها تحت أقنعة مختلفة ، وتم فحص هذه الضرائب على يد مسئولين ، وألغيت بعض هذه الضرائب التي تبين اجحافها بالشعب ، وان كان هذا لم يمنع أن يعود بعضها للظهور فيما بعد .

ومع ذلك فقد أصبحت المناصب العليا في الإدارة المالية تشغل بموظفين موفدين من استانبول بعد أن كانت تشغل بالمعاليك . وشيئا فشيئا بدأت الاجراءات والنظم التركية تحل محل الاجراءات والنظم المملوكية . وكان المفتشون يحملون لقب **أمين** أو **أفندى** أما رئيس الخزانة فكان يحمل لقب **دفتردار** . وفي القرن السادس عشر كان يشغل وظيفة دفتردار موظف تركي قادم من القسطنطينية ، ولكن بعد ذلك حصل الأمراء على حق تعيين واحد منهم في هذا المنصب وكان اختياره يتم بحسب مركزه السياسى لا بحسب كفاءته المالية .

وبسبب هذا الوضع الجديد ، وبسبب التعقد المتزايد في الأرقام المالية الناتج عن تغير نظام المحاسبات (مساك الدفاتر) لمقاطع **أمانة الالتزام** أعاد مقصود باشا في عام ١٦٠٨ تنظيم المالية المصرية وأنشأ **قلم الرزنامة** (وهو ادارة للمراقبة اليومية على أموال الخزانة) الذى أصبحت كل الأقسام الأخرى تابعة له . وكان عمل رئيس هذا القلم (**الرزنامجى**) أن يسجل الدخول اليومية والمصاريف وأن ينظم بناء على ذلك الدخل السنوى . وكان من سلطة الرزنامجى أن يطلب من كل المصالح الأخرى في الإدارة المصرية أن تقدم له حساباتها ، وحيث أن مكانته الوظيفية كانت عالية فقد كان يوفد من استانبول كما كان تعيينه يتم عن طريق الباب العالى ، وكان تحت امرته « طائفة » حقيقية من **الأفندية** يتم اختيارهم اما من سكرتارية وكتبة العهد المملوكى واما من الإدارة المالية في استانبول . ويلاحظ - في القرن الثامن عشر - أن الرزنامجى والأفندية كانوا قد ارتبطوا بكبار العائلات المملوكية وأصبحوا يؤازرونهم فى صراعاتهم ، أما بالنسبة للدفتردار ، فإن دوره لم يعد يتعدى توقيع الأوراق البالغة الأهمية والموافقة - مع بقية أعضاء الديوان - على الحسابات التى يقدمها الرزنامجى وهكذا تضاعفت الرقابة العثمانية لحد كبير ، وقد أعيد اصلاحها وقتيا عام ٨٥ - ١٧٨٦ ثم عام ١٨٠٢ - ١٨٠٣ بعد رحيل الفرنسيين .

وكانت « الأنبار الأميرية » (الودائع) موزعة على مستودعين كبيرين يقعان على شاطئ النيل فى مصر القديمة ، حيث كانت تخزن الحبوب التى تجمع من شتى أنحاء مصر وكان مديرها (**أمين الأنبار**) يوفد طيلة القرن السادس عشر من استانبول ، ومع مرور الوقت أصبح يكلف بهذا العمل واحد من ضباط فرقة الجاوشية (جاويشان) .

ويبدون أن نحاول هنا تحليل كل عناصر الخراج المالى لمصر ، سوف نكتفى بإعطاء بعض البيانات عما كان يمس القاهرة ، وعما له صلة مباشرة باسهم مصر فى الخزانة السلطانية .

كان تنظيم الصناعة والتجارة والمقايضات وتقدير الضرائب عليها امتيازاً للسلطان وحده الذى وزع أجزاء من ممتلكاته الأميرية (**حوس همايون**) على شكل مقاطعات الى وكلاء ينوبون عنه لإدارتها واستغلالها ، وفى مصر ، قسمت المقاطعات والأعمال المدنية الى خمس مقاطعات رئيسية ، **الجمارك** ، **الشرطة** ، **الاحتساب** لوضع قوانين تنظيم التجارة والصناعة . أما تخزين ورقابة بيع المنتجات الغذائية ، ووضع لوائح الملاحة النيلية واستغلال الموانى والأرصعة على طول النيل فقد كان من اختصاص **أمانات** (أمانة) ثم تحولت هذه المقاطعات بعد ذلك الى **التزام** ، وكان تقدير وتحصيل الضرائب المستحقة على حائزى هذه الالتزامات يتم من قبل الخزانة السلطانية بواسطة **قلم شهر** ويشرف عليه الوالى عن طريق بعض أعوانه (**شهر حواليسى**) ، وفى الخمسين عاما الأولى من السيطرة العثمانية كانت المقاطعات موكلة كلية الى **أمانات** يديرها على وجه الخصوص أقباط ويهود مصر . وفى القرن السابع عشر ، كانت المقاطعات تعطى حسب الوضع الذى يراه وكلاء الخزانة أكثر فائدة ، اما على شكل **أمانة** واما على شكل **التزام** . وفى بداية القرن الثامن عشر ساد كلية نظام الالتزام ، وكانت كل الالتزامات موكلة الى رؤساء الأسر أو الجماعات المملوكية .

وكانت رسوم الجمارك المستحقة عن الموانى الواقعة على البحر الأبيض وهى الاسكندرية ورشيد ودمياط - وهى الموانى التى تؤمن التجارة بين مصر وبقية أجزاء الامبراطورية العثمانية وأوروبا - كانت تحصل فى البرلس حيث كانت تمر القوافل القادمة من شمال افريقيا متجهة الى السويس للتجارة مع شبه الجزيرة والشرق الأقصى . وكانت الرسوم تحصل فى بولاق بالنسبة للتجارة المصرية الداخلية التى تقصد القاهرة ، وفى مصر القديمة بالنسبة لقوافل السودان وأفريقيا الوسطى . وكانت رسوم الجمارك هذه تماثل كثيرا مثيلتها فى العهد المملوكى وان كان قد أعيد تقييمها عدة مرات . وحتى عام ١٧٦١ كانت مقاطعات الجمارك موكلة الى والى مصر وكان يديرها بواسطة أمناء أقباط أو يهود ، وأحيانا بواسطة أمناء ينتسبون الى أوجاقى المتفرقة والجاويشان على اعتبار أنهما - أى الأوجاقين - السند القوى للسلطة

الحائزين من الضباط « اصحاب المناصب » الذين يعينهم الديوان بالقاهرة . ونتيجة لاصلاح ١٦٧١ كان على الوالى - من جانبه ايضا - ان يخصص نسبة من دخله للخزانة السلطانية بصفة هدية سلطانية سنوية للخزانة العامة : « مال حلوان » والتي بلغت مليوناً من البارات ثم بلغت مليونين و ١١٣ ألف بارة .

ولتعد قليلا الى خراج مصر الذى كان يطلق عليه اسم « ارسالية خزينة » لقد تعرضت هذه الضريبة التى أنشأها ابراهيم باشا ١٥٢٥ لتغييرات عديدة تبعا للفرات والولاة . وفى عام ١٥٩١ - وبعد ان كان عويس باشا قد حصل مبلغ ٢٤ مليون بارة كخراج اى ما يساوى ستمائة ألف قطعة ذهبية - دبر الباشا لحركة عصيان واستطاع بهذا العمل أن يحرم الجنود من رواتبهم والتس - هو - الهرب بينما كانوا - هم - ينهبون القاهرة . عندئذ خفض الخراج الى ١٦ مليون بارة حتى عام ١٥٩٦ ثم ارتفع الى ٢٠ مليون ثم الى ٢٤ مليون بارة من جديد عام ١ - ١٦٠٢ . وسمحت حالة الازدهار التى سادت في مصر في الأعوام التالية برفع حصة الخراج الى ٣٠ مليون عام ١٦٢٨-٧٢ ثم أخذت حصة الخراج تتذبذب ما بين ٢٠ و ٢٤ مليون بارة حسب الأموال اى ما يتراوح بين ١/٢ مليون و ٦٠٠.٠٠٠ قطعة ذهبية .

وفى عام ١٦٦١ أجرى ملك ابراهيم باشا - صهر السلطان ووالى مصر من ١٦٦١ الى ١٦٦٤ عدة اصلاحات مالية - اذ ان دخول الخزنة المصرية عند وصوله لم تكن تسمح بخارج (ارسالية) الا فى حدود مبلغ ١٥٧٥٠.٠٠٠ بارة ، وبمقتضى التعديلات التى أدخلها فى شعبان ١٠٧١ هـ / ابريل ١٦٦١ أضيفت ضريبة عامة جديدة تحت اسم « مظاف » (مضاف) بواقع ٢٥٠.٠٠٠ بارة على كل ٢٥٠.٠٠٠ بارة يدفعها حائزو المقاطعات المدنية والريفية وتقررت كذلك ضريبة قدرها ٢ بارة على كل أردب من الحبوب . ولكى يقلل من الاتفاق جعل من الضرورى التصديق على كل اجازات الوظائف واعيد توزيع الاجازات، وخضعت كل المرتبات لنظام وخفضت المعاشات وارتفع العائد بفضل هذه الاجراءات الى اكثر من مائة مليون بارة بينما انخفض الاتفاق الى ٧٣ مليون وتبقى بذلك مبلغ ٣١٧٥٠.٠٠٠ للارسالية . لكن البكوات استاءوا من ذلك وقرروا عزل ملك ابراهيم باشا وابعاده الى استانبول فى عام ١٦٦٤ . عندئذ أرسلت استانبول على وجه السرعة مفوضا من قبلها ليناقد المسائل المالية مع زعماء الممالك .

العثمانية فى مصر وأن من الواجب مكلفتها على ذلك . ووكلت هذه المقاطعات بعد عام ١٧٦١ عن طريق الوالى وفى شكل التزامات الى أوجاق الانكشارية الذى خصص للوالى مقابل ذلك حصة من الدخل تحت اسم كشوفية صغير وأدارت الانكشارية هذه الالتزامات بواسطة أمناء يهود يطلق على الواحد منهم اسم « معلم » ويشرف عليهم وكلاء تابعون لـ « شهرحوالىسى » ، وفى عهد على بك حل الاقباط محل اليهود .

ويمكننا على سبيل المثال أن نشير الى أن مجموع المبالغ التى حصل عليها الملتزمون من مقاطعات الجمارك الأربع التى يشرف عليها الانكشارية (وهى الاسكندرية - رشيد ودمياط والبرلس وبولاق - مصر القسدية) بلغت ٣٢٠٠٠.٠٠٠ بارة عام ١٧٣٨ - ١٧٣٩ كان نصيب الخزنة السلطانية منها ١٤٦٤٨٠٨٣٢ بارة (٤٥٪) وبلغت حصة الوالى « كشوفية صغير » ٦٧٥٠.٠٠٠ بارة (٢٣٪) وتبقى للانكشارية كربع صاف مبلغ ١٠٧٢٦١٤٨ بارة (٣٢٪) .

ومن بين الدخول الأخرى التى كانت تحصلها الخزنة السلطانية من مصر والتى استحدثتها السلطات العثمانية مباشرة يمكن أن نذكر العوائد المعروفة باسم « أموال متفرقة » وكان يقوم بتحصيلها « قلم محاسبة » ، وكانت تشمل الضرائب المقررة على بعض الافراد بسبب مراكزهم الاجتماعية أو بسبب الحماية التى حصلوا عليها فى ظل السيادة العثمانية . وتدخل ضمن هذه الطائفة من الضرائب الضريبة المسماة « كشوفية كير » التى استحدثت بمجرد استقرار السيطرة العثمانية وفرضت على كبار موظفى الديوان نظير امتيازاتهم ونظير الدخول التى يحصلون عليها فى مصر . وفى نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ارتفع عائد ال « كشوفية كير » الى أربعة ملايين بارة . وبعد أن ألغيت هذه الضريبة لبعض الوقت ما بين ١٦٠٧ - ١٦١٣ عادت من جديد وبلغ عائدها عام ٣٢ - ١٦٣٣ (١٢٪) مليون بارة لينخفض بعد ذلك عام ١٦٥١ الى سبعة ملايين ونصف بارة ثم الى خمسة ملايين ونصف عام ١٦٦٥ - ١٦٧٢ . وفى عام ١٦٧٢ كانت المنظمات الادارية والمالية فى مصر موضوعا لاصلاح شامل أمر به الوزير ابراهيم باشا ، وتقرر فى هذا الاصلاح انشاء ضريبة تسمى « كشوفية صغير » تفرض على بعض الموظفين لصالح الوالى بالإضافة الى ضريبة ال « كشوفية كير » المخصصة أصلا للخزنة السلطانية والتى كانت تحصل من كبار

وبالرغم من أن الطرفين قد توصلا لاتفاق على مبلغ ٣٠ مليون بارة - وهو ما وافق عليه الباب العالي - فإن الإرسالية انخفضت بعد عدة سنوات إلى ٢٠ مليون بارة ، عندئذ أرسل قره ابراهيم باشا إلى مصر لإجراء الإصلاحات الإدارية اللازمة ، وصحبه ألفان من الجنود لدعم مركزه . وفي خلال ثلاث سنوات ، أعاد كلية تنظيم الخزانة وأنشأ نظاما استمر بلا تغيير فعلى حتى قدوم الحملة الفرنسية .

ومع ذلك فإن هذا النظام الجديد لم يمنع من نشوب الصراعات بين الباب العالي والأمراء الذين رفضوا عدة مرات - في النصف الثاني من القرن الثامن عشر - دفع الضرائب . ولذا فإن حكومة استانبول حين دعمت مكانة على بك عام ١٧٦٣ كانت تفعل ذلك ضدهم ، نظير وعد منه بدفع كل المتأخرات ، لكن على بك أعلن استقلاله عن الباب العالي ، وفي المدة من ١٧٦٩ إلى ١٧٧٣ لم يرسل إلى استانبول لا الخراج السنوي ولا المستحقات الأخرى . وعندما أسقط على بك عام ٧٣ - ١٧٧٤ عاود خليفته محمد بك إرسال الخراج ، ومنذ عام ١٧٧٩ خضعت مصر لسلطة البكويين مراد و ابراهيم اللذين أوقفوا إرسال الأموال لاستانبول وللمدن المقدسة . وتجاه هذا الموقف ، قرر ديوان استانبول - بناء على اقتراح من **باشا دفتر دار** فيظى سليمان أفندي إرسال حملة برية وبحرية وافق عليها حاكم سوريا أحمد باشا الجزار ، وأرسل بهذه المناسبة تقريراً عن الوضع في مصر وهو ما يعرف باسم « **نظام نامه مصر** » الذي قام S.J. Shaw بنشره مؤخرًا . وعقب احتلال الاسكندرية والقاهرة قام القابودان باشا غازي حسن بوضع إصلاحات جديدة تكفل إصلاح الخلل في الإدارة العثمانية والميزانية ، لكنه استدعى على عجل للذهاب إلى أوروبا ، وعندئذ استعاد مراد بك و ابراهيم بك مكانهما وسلطانتهما السابقة (١٧٩١) . ثم قدمت الحملة الفرنسية لتضع لهذا الوضع نهايته .

وكانت المصاريف الأساسية التي تخصم من الإرسالية كما يلي :

مصاريف الفرق التي ترسلها مصر للمشاركة في الحملات الامبراطورية (٣٠٠٠ رجل بقيادة أغا الإنكشارية أو بقيادة سردار) ، مصاريف الفرق العثمانية المارة بمصر في طريقها إلى الجزيرة العربية أو اليمن ، مصاريف تموين الاسطول العثماني عندما يرسو بالموانئ المصرية ، مصاريف أبناء العائلة السلطانية عند مرورهم

بمصر - غالباً في طريقهم للحج - ، تكاليف نقل البضائع المرسله سنوياً من مصر إلى استانبول . وحول هذه النقطة ينبغي أن نوضح ، أنه بخلاف المساهمات المختلفة التي سبق ذكرها ، كانت حكومة القاهرة ملزمة بإرسال منتجات غذائية للمطبخ السلطاني ولمخازن المؤنة (الكرار) السلطانية وأن ترسل كذلك أدوات مختلفة للترسانة الأميرية في استانبول . ومنذ غداة الفتح العثماني كانت استانبول ترسل بصفة منتظمة « **وكيل خرج حصّة** » كي يجمع ويرسل من مصر المنتجات الغذائية المخصصة للمطبخ السلطاني كالسكر والأرز الأبيض والعسل والحمص والشعير والفلل الأحمر والبن والمشروبات والزنجبيل والعقاقير . الخ . وفي القرن الثامن عشر وكلت وظيفة « **وكيل خرج** » إلى أحد بكوات مصر . وفي البداية ، كانت السفن التي تقوم بنقل هذه البضائع سفناً تركية وكانت تكون ما كان يسمى بـ « **قافلة القاهرة** » . ولكن ابتداءً من النصف الثاني للقرن السابع عشر كانت تستدعي لهذا الغرض سفن خاصة فرنسية أو سفن تابعة للبنديقية ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر كانت أنواع البضائع المطلوبة وكمياتها قلما تتغير . أما بخصوص المواد اللازمة للترسانة فكانت تشمل البارود ومواد تسليح السفن ، والأشعة والجمال . الخ .

وفي ختام الحديث عن المسائل المالية ، سنقدم بعض الإيضاحات عن النقود . بمجرد وصول العثمانيين ، سحبت من التداول كل العملات الفضية والنحاسية التي تحمل أسماء سلاطين الممالك وضربت بدلا منها عملات تحمل اسم السلطان سليم شاه ، أما العملات الذهبية والتي كانت تعرف باسم الأشرقي (وبالتركية شريفى) فقد استمر تداولها وإن كانت قد بدأت تعرف طريقها إلى استانبول في نفس الوقت الذي بدأت فيه العملات العثمانية تعرف طريقها إلى مصر . ويبدو أن مشكلة تحويل النقود كانت بالغة التعقيد . ويكفى أن نقرأ ابن آياس لنلم بالأوامر التي كانت تتوالى لتثبيت دورة النقد والتي استمرت - على الأقل - حتى تعيين مصطفى باشا واليا على مصر عام ١٥٢٢ . وبعد ذلك أصبحت العملة المضروبة في مصر تحت إشراف ناظر تركي (أمين درب نامه - أى أمين دار سك النقود) على غرار العملة المضروبة في استانبول مع اختلاف طفيف في القيمة - في بعض الأحيان - لصالح العملة الأخيرة .

وفي القرن السابع عشر ، أخذت تتداول في القاهرة - كما في استانبول - عملات أجنبية

واحدة ان ولى مشيخة الأزهر شيخ حنفى ، وظل هذا المنصب - طيلة القرن الثامن عشر - وقفا على الشافعية .

وكان القضاة فى الامبراطورية العثمانية خاضعين لسلطة شيخ الاسلام ولذا لم يكونوا دائمين ، وانما كان بعائهم فى مناصبهم يرتفعون بتقلبات السلطة المركزية ، كما كانوا ينتظمون فى سلمية (هيرارشية) ثابتة : فبعد شيخ الاسلام ، يوجد اثنان (« قاضى عسكر ») واحد عن الرومىلى وآخر عن الأناضول ثم - كدرجة أولى - قاضى استانبول يتلوه قضاة المدينتين المقدستين (مكة والمدينة) وبروس وأدرنة والقاهرة ودمشق والقدس وحلب . ويتبع قاضى القاهرة مجموعة القضاء المصرى وتشمل ست درجات يشغلها ٣٦ قاضيا متخصصا . ولم يكن القضاة كذلك يدفعون أية ضرائب ولكن كانت توجد - مع ذلك - ضريبة تنصيب (أو تجديد تعيين) عن كل طائفة ، تعريفتها ثابتة . وعندما حرم سليمان على القضاة أن يبيعوا للنواب حق تصريف شئون القضاء ، حصل قاضى مصر نتيجة لذلك على فرمان يخوله حق اختيار النواب الذين يرى صلاحيتهم . وهكذا كان يوجد بالقاهرة ١١ نائبا : ٩ منهم لأحياء المدينة المختلفة وواحد لبولاق وآخر لمصر القديمة . وكان عليهم أن يمثلوا فى عملهم لأوامر « قاضى عسكر » الأناضول . وفى نظام الصدارة كان مفتو (جمع مفتى) المذاهب الأربعة يقدمون على النواب .

وكان الأزهر - كما سبق أن ذكرنا - أهم مؤسسة للتعليم فى مصر . ويذكر الجبرتى انه كان هناك زيادة على ذلك عشرون مدرسة ومسجدا ، لكن واحدة أو اثنتين منها فقط كانتا تحظيان بسمعة طيبة . ولم يكن الأزهر يجتذب فقط طلاب مصر لكن طلابه كانوا يفدون بصفة عامة من كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية ومن كل البلاد الاسلامية وفى المقابل ، يبدو أن علماء الأزهر قد لزموا - فى اغلب الاحيان - جانب الحكومة ، كما التزموا الحرص على التقاليد الدينية . ولذا فانه فى عام ١٧١١ ، حين حمل أحد الوعاظ الاثراك الأناضوليين - فى القاهرة - على السلوك الدينى للمصريين وعلى تقديس الأولياء وعلى طوائف الدراويش ، وعندما نجح فى الهاب حماسة أتباعه - وكانت غالبيتهم من الترك - حتى أنهم أثاروا نوعا من الهياج ، حين حدث ذلك استصدر العلماء والقاضى من الامراء والباشا أمرا بنفى الوعاظ ومعاقبة

البقية ص ١١٥

متعددة وكان شغل موظفى المالية الشاغل فى مصر هو العمل على جمع أحسن هذه العملات الأجنبية وإرسالها الى استانبول ضمن حصة الخراج والأموال الأخرى .

وفى القرن الثامن عشر ، عرفت مصر تلك العملة الذهبية المضروبة فى استانبول فى عهد أحمد الثالث والتى كانت تسمى زنجري (وقد عرفت فى مصر باسم فندقى ثم تناولها التحريف التركى الى فندقللى) . وقد توقفت هذه العملة عام ١٧٧٣ . ولم تعد تضرب سوى العملة المسماة زر محبوب (أى المفضل) والتى كانت قيمتها أقل بنسبة طفيفة من مثيلتها فى استانبول . وفى النهاية نذكر أن من الواضح أنه - وإن كانت الضرائب المختلفة كانت تزيد فى مصر بنسب لافتة للنظر فى بعض الأحيان فيما بين ١٥١٧ و ١٧٩٨ إلا أن التدهور شبه المستمر للنقد العثمانى كان بمثابة تعويض عن الزيادة أما من الناحية الفعلية فيمكن القول بأن هذه الضرائب لم ترتفع .

العلاقات الدينية والثقافية

إذا كانت المسائل المالية قد لعبت الدور البارز فى العلاقات بين القاهرة واستانبول فانها لم تكن العلاقات الوحيدة بين البلدين . ومن اللائق أن نفسح المجال لأنواع أخرى من العلاقات التى قامت بينهما .

لم يمارس العثمانيون فيما يتصل بالقضاء الشرعى ضغطا محسوسا . وكما يذكر جب Gibb وباون Bowen فانه بالمقارنة بالنظام الثابت والسلمى (الهرمى) لعلماء استانبول والولايات التركية الأخرى ، احتفظ علماء مصر والبلاد العربية لحد ما بالمرونة التقليدية لنظامهم وبنفوذهم الاسلامى من كل نظام اجنبى ومع ذلك نستطيع أن نكتشف بمصر القليل من بصمات « العثمينة » ، ويمكن أن نلمس بعض الوجود للسيطرة العثمانية فى الترشيحات الرسمية لمناصب القاضى والمفتى الحنفى وشيخ العلماء .

لكن التدخل المباشر من جانبهم كان قاصرا على النظام القضائى ، أما فى نواحي النشاط الأخرى كالتعليم والهيئات القائمة به ، فانه لا استانبول ولا الموظفين المحليين كانوا يتدخلون مطلقا فى نظمها التقليدية لا فى أشخاص القائمين عليها ولا فى المناهج التى يتبعونها . ويبدو أن المشرع التركى - رغبة منه فى الوفاق مع الزعماء الدينيين المحليين - لم يسم الى فرض نظم يمكن أن تثير عليه معارضة جادة . ولم تكن ثمة ضرائب تحصل من العلماء ، وبالرغم من أن السلطان كان ينتمى الى المذهب الحنفى ، فانه لم يحدث مرة

قجاسنان (١٥٧١) ، مسجد ملكة صفية (١٦١٠) ،
مسجد محمد أبو الذهب (١٧٧٤) . . ويظهر
التأثير أكثر وضوحا في لأسبلة (جمع سبيل)
وبعض الخانات (جمع خان) وكذلك في بعض
البيوت والقصور التي تحتاج لأن تكون موضوعا
لدراسة مستقلة . ومهما يكن شأن هذه العلاقات
ضئلا فإنه لا ينبغي أن يهمل .

وثمة علاقات أخرى ، كذلك التي تتصل بالحياة
الاقتصادية كالتجارة ، أو بالعلاقات الانسانية التي
أوجدها الرحالة الاتراك والمصريون (ويذهب بنا
البال هنا الى أوليا جلي على سبيل المثال)
والذين لا يتسع المجال لذكرهم وان كان تأثيرهم
لا يقل أهمية عما سبق .

نستطع اذن أن نقول في النهاية ان السيادة
العثمانية على مصر قد وجدت قبولاً سريعاً وأنها
- بعكس ما حدث في البلدان الأخرى - لم تكن
شديدة الوطأة بصفة عامة . كان ثمة قدر ضئيل
من القمع العسكري - اذا نحن نحينا جانبا حملة
٨٥ - ١٧٨٦ ، الا أن حوادث العصيان والتمرد
لم تكن من صنع المصريين في غالب الأحيان ، كما
انها لم تكن موجهة ضد العثمانيين الا في نهاية
القرن الثامن عشر . وفي مقابل ذلك كان
العثمانيون يكونون بالغ الاحترام للقاهرة التي
ظلت تحتفظ في نظرهم بكامل هيبتها .

ثم ان الافكار التي تروج عن ظلم الاتراك لم
تظهر الا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر ،
بالاضافة الى انها من صنع الغرب وترتبط
« بالمسألة الشرقية » . . وكان يلجأ اليها في
شعارات الحركات الاستقلالية التي تظهر في قلب
الامبراطورية العثمانية وكذلك اثناء التأيد
الفرنسي لمصر بعد ١٨٣٠ وفي التصورات التي
أشاعتها حملة بوناپرت على سبيل المثال ، وكذلك
في الاستراتيجية السياسية للقوى الغربية التي
كانت ترمي لاحداث شقاق بين القاهرة واستانبول
بقصد احكام مزيد من السيطرة على دولة بدأ
يرتفع شأن وضعها الاقتصادي والاستراتيجي
مع انشاء قناة السويس .

ان الامر لم يكن علاقة تبعية سياسية في اية
لحظة ، ومنذ بداية القرن السادس عشر وحتى
بداية القرن التاسع عشر ، وبرغم أن القاهرة لم
تكن عاصمة لدولة مستقلة الا انها لم تكن باية
حال اقل من عاصمة ، فقد ظلت واحدة من
أوليات المدن في امبراطورية اسلامية مترامية
الاطراف ، يولي حكامها - أي حكام الامبراطورية
- القاهرة قدرا لا يمكن تجاهله من رمايتهم
واحترامهم .

اتباعه . على أن هذا التشهير بالجمود الديني
والتصوف المنحط كان - في حد ذاته - بمثابة
تشجيع وارهاص بالدعوة الوهابية قبل ان تبرز
الى الوجود بثلاثين عاما ، واجهه - كامر طبيعي -
تزمت أولئك المحافظين الحريصين على مناصبهم
والمعادين على الدوام لكل تجديد .

وفي نفس الوقت ، فان هذا التزمت لم يمنع
من ظهور تيار فكري جديد في القاهرة في النصف
الثاني من القرن الثامن عشر ، يمكن أن نصفه
بانه نهضة مبكرة وكان هذا التيار يضم شخصيات
مصرية ليست على وفاق مع تلك التقاليد الثقافية
والادبولوجية السائدة ، وتحاول التجديد في
محالات الثقافة المختلفة : حسن الجبرتي وهو
عالم رياضة وفلكي ، ومحمد الشبراوي وحسن
القطار واسماعيل الخشاب وهم شعراء وناثرون ،
وعبد الرحمن الجبرتي ، وهو مؤرخ ، ومحمد
مرتضى الزبيدي وهو عالم فقه ولغة . ومن بين
هؤلاء كان مرتضى (والجبرتي) اكثرهم شهرة
ونشاطا ، وقد فتح بنشر قاموسه الطريق لتجديد
اللغة العربية ، وامتدت شهرته الى بعيد ، حتى
أن السلطان عبد الحميد الاول دعاه او اصلة
نشاطه في استانبول ولكنه رفض . كما خلق
آخرون مثل الجبرتي والقطار - مدرسة تاريخ
حددة وكأنا من قبل قدوم الحملة الفرنسية
المشرب بالنهضة العربية . ولا ينبغي علم سبيل
المثال أن ننسى أن القطار - كان أستاذا للطبطاوي
وكان له عليه اثر كبير .

وكان من طبيعة حركة التجديد الفكري هذه
بالقاهرة أن تؤدي الى قيام علاقة مع الحركات
المماثلة التي ظهرت في استانبول في نفس الفترة
تقريبا . ويمكن لانة دراسة مقارنة ان تلقى مزيدا
من الضوء على هذا الموضوع .

ولسنا نود أن نأتي لختام هذه العجالة دون
أن نذكر شيئا عن التأثيرات الفنية . وقد كتب
جاستون فييت Gaston Wiet وادمون
بوتي Edmon Pauty في هذا الموضوع
صفحات هامة . ومن المعروف ان فنانيين وصناعا
مصريين قد أرسلوا الى استانبول في عهد سليم
الاول وسليمان القانوني للمشاركة في بناء وزخرفة
مساجدها . ومن جهة أخرى فان الفن المصري
قد خضع لتأثيرات عثمانية معينة دون أن يفقد
رغم ذلك أصالته أو خاصياته . أما ما هو
عثماني فلم يكن يظهر الا في تفاصيل تصميمات
عمليات البناء وموتيفات الزخرفة الجديدة ،
ويمكن في هذا المجال أن نذكر مساجد عدة :
مسجد سليمان باشا بالقلعة (١٥٢٨) ، مسجد